

الأمان المصرفي ودوره في زيادة الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2012-2018

الباحثة: رسل عمر مجبل

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة بغداد

Rusel6137@gmail.com

أ.م.د. سمير سهام داود

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة بغداد

Dr.samir_mas@yahoo

المستخلص:

يهدف البحث الى التعرف على الأمان المصرفي وكيفية تحقيقه عن طريق ادارة المخاطر المصرفية، ذلك بغاية الوصول الى شعور الجمهور بالأمان وتعزيز ثقتهم بالمصارف لأنها تمثل احدى وسائل تحسين وتطوير واقع النشاط الاقتصادي في اي بلد، حيث انها تهتم بحشد المدخرات المالية ومن ثم تشغيلها واستثمارها في مختلف الجوانب سواء كانت زراعية او خدمية او صناعية بواسطة مجموعة الخدمات المالية التي تقوم تلك المصارف بتوجيهها نحو القطاعات المسبقة الذكر، من هذا تؤدي المصارف لنا دور مهم وايجابي في تطوير النشاط الاقتصادي في البلد عن طريق الائتمان المصرفي الذي نستطيع زيادته والتوسع فيه عن طريق عامل الأمان المصرفي الذي يتمثل بشعور المودع بالثقة في المصرف وبالتالي زيادة حجم الودائع فيه وامكانية التوسع في الائتمان لذلك من الضروري السعي الى توفير الأمان المصرفي للجمهور حتى يتسنى للمصرف جذب أكبر قدر ممكن من المودعين والودائع وبالتالي الزيادة في الائتمان وامكانية تطوير النشاط الاقتصادي. وبالنسبة الى اهم استنتاج توصل له البحث ان الأمان المصرفي جزء لا يتجزأ من البنية الاساسية المالية ويقوم على مجموعة من الاسس ويشمل آليات وحلول للمصارف في حال تعرضها للمشاكل، تتمثل في تعزيز رأس المال والسيولة والسيطرة على المخاطر جميعها امور تعزز لنا الأمان المصرفي، وبالتالي يمكننا الوصول الى جهاز مصرفي سليم تكون له مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي، اما بالنسبة الى اهم توصية يقدمها البحث فهي تقديم الدعم والمساندة للجهاز المصرفي لرفع مستوى ممارسة ادارة المخاطر وتطبيق معايير واجراءات السلامة، للحد من المخاطر المصرفية وتخفيف الآثار السلبية لعدم الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده البلاد، الامر الذي يدعم الأمان المصرفي ويزيد من حجم الثقة في القطاع المصرفي وبالتالي زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي للبلاد عن طريق زيادة حجم الائتمانات الممنوحة.

الكلمات المفتاحية: الأمان المصرفي، الائتمان المصرفي، ادارة المخاطر.

Banking Security and its role in increasing bank credit for the period 2012-2018

Assist. Prof. Dr. Samir Siham Dawood

College of Administration and Economics

University of Baghdad

Researcher: Rusel Omar Mjbel

College of Administration and Economics

University of Baghdad

Abstract:

This research aims to identify banking security and how to achieve it through banking risk management, with the goal of reaching the public's sense of safety and

enhancing their confidence in banks because they represent one of the means of improving and developing the reality of economic activity in any country. As they are interested in mobilizing financial savings and then operating them and investing them in various aspects, whether agricultural, service or industrial, by means of a group of financial services that these banks direct towards the aforementioned sectors . From this banks play an important and positive role for us in developing economic activity in the country through bank credit that it can increase and expand through the banking security factor is the depositor's feeling of confidence in the bank. Thus the increase in the volume of deposits in it and the possibility of expanding credit, therefore, it is necessary to strive to provide banking security to the public so that the bank can attract the largest possible number of depositors and deposits, and thus the increase in credit and the possibility of developing economic activity.

With regard to the most important conclusion reached by the research, that banking security is an integral part of the financial infrastructure and is based on a set of foundations and includes mechanisms and solutions for banks in the event that they are exposed to problems. Represented in enhancing capital, liquidity and controlling risks are all things that enhance our banking security, and thus we can reach to a healthy banking system that has an effective contribution to economic activity. As for the most important recommendation presented by the research, it is to provide support and assistance to the banking system to raise the level of risk management practice and implement safety standards and procedures, to reduce banking risks and mitigate the negative effects of economic instability in the country. Which supports banking security and increases confidence in the banking sector and thus increasing its contribution to the country's economic activity by increasing the volume of credits granted.

Keywords: Banking security, Bank credit, Risk management.

المقدمة

اصبحت المصارف في ظل العولمة المالية وتزايد المنافسة عرضة للعديد من المتغيرات التي عرفتها البيئة المصرفية من ازمات ومخاطر مصرفية والتي تنتج عن عوامل داخلية مرتبطة بنشاط المصرف وادارته او بسبب عوامل خارجية تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها المصرف، وهذا الامر يؤثر على امان المصرف، لذلك نهتم في هذا الاطار بالأمان المصرفي الذي يعد من السمات الاساسية التي يجب على المصرف مراعاتها عند قيامه بنشاطاته، حيث يمثل الأمان المصرفي الحالة التي يتمتع بها المصرف بمركز مالي قوي ويكون قادرا على العمل بكفاءة ضمن بيئة اقتصادية سليمة وقواعد تنظيمية واشراف مصرفي حصين بما يمكن المصرف من مواجهة المخاطر والازمات، اضافة الى ذلك كسب ثقة المودعين، حيث ان ما يدفعهم للتعامل مع المصرف هو عامل الأمان الذي يتمثل في شعور المدخر ان علاقته مع المصرف ليست في موقع تهديد وان هذه العلاقة يسودها جو من الثقة والطمأنينة وان المصرف مؤتمن على مدخراته وبالتالي زيادة حجم الودائع وامكانية التوسع في الائتمان لتنشيط الاقتصاد، لذلك سنتناول في هذا البحث الأمان المصرفي وكيفية تحقيقه اضافة الى ذلك كيفية ادارة المخاطر المصرفي لتعزيز الأمان المصرفي

وكسب ثقة المودعين، وكذلك الائتمان المصرفي وامكانية التوسع في لرفع مساهمة الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي .

لذلك تنطلق مشكلة البحث من الآتي: تواجه المصارف مشكلة في جذب الودائع حيث الودائع في الجهاز المصرفي تشكل نسبة قليلة جداً وبالتالي انخفاض حجم الأتمان الممنوح وضعف مساهمة القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي وقد يكون هذا راجع الى انخفاض ثقة الافراد في الجهاز المصرفي وانعدام الأمان نتيجة ارتفاع المخاطر اضافة الى ذلك ضعف الوعي المصرفي ما يخص (الثقافة المصرفية) من هنا فان هذه الدراسة معنية بدراسة المشكلة لتعزيز الأمان المصرفي على وجه الخصوص.

تتلخص اهمية البحث: في ان الأمان المصرفي يعد من الركائز الاساسية التي يجب على المصارف مراعاتها عند قيامها باي نشاط، للتقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها اضافة الى كسب ثقة المودعين والمحافظة على السلامة المالية للمصارف بغية التوصل الى جهاز مصري سليم يحافظ على حقوق المودعين وذو مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي.

كما ان البحث يهدف الى:

1. التعرف لماهية الأمان المصرفي وكيفية تحقيقه عن طريق ادارة المخاطر المصرفية.
2. دراسة الائتمان المصرفي من جميع الجوانب لكي نضمن المساهمة الفعالة للقطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي.

كما يبدأ البحث بفرضية مفادها:

1. ان انخفاض درجة الأمان المصرفي تؤدي الى توفير بيئة مصرفية غير مستقرة ينتج عنها انخفاض درجة ثقة المودعين وبالتالي انخفاض حجم الودائع.
2. مما ينتج عن نقطة (1) انخفاض في حجم الائتمان المصرفي، الامر الذي يقود الى تدني كفاءة الجهاز المصرفي برمته وتدني مساهمته في النشاط الاقتصادي، لذا من الضرورة السعي لمواجهة تحديات الأمان المصرفي في العراق ورفع درجته.

اما بالنسبة الى منهج البحث: فقد تم اعتماد المنهج الاستنباطي بهدف وصف وتحليل ابعاد البحث.

المبحث الاول: الإطار النظري لمفهوم الأمان المالي وكيف يتحقق

أولاً. الأمان لغة واصطلاحاً ونشأة: الامن والأمان في اللغة مصدران بمعنى الطمأنينة وعدم الخوف جاء في مختار الصحاح للرازي "الأمان والأمانة بمعنى واحد وقد (امن) من باب فهم وسلم والامن ضد الخوف، مما سبق يتضح ان الامن عكس الخطر وهو يعني طمأنينة الفرد وزوال المخاوف وانه يدخل في معنى الامن والأمان والاستئمان وكلها معاني تدل على توفير الطمأنينة لدى الانسان وزوال كل من شأنه ان يهدد سواء كان هذا التهديد اقتصادي او اجتماعي او سياسي او غيره (مبروك، 2014: 16).

اما الأمان في الاصطلاح فإنه على الرغم من اهمية مفهوم الأمان وشيوع استخدامه الا انه مفهوم حديث في العلوم السياسية الامر الذي يؤدي الى اتسامه بالغموض مما يثير عدة مشاكل فمصطلح الأمان يعود استخدامه الى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت العديد من الادبيات التي تبحث في كيفية تحقيق الأمان وتلافي الحرب وكان من نتائجه ظهور نظريات الردع ثم تكون مجلس الامن القومي الامريكي عام 1974 ومنذ ذلك الوقت انتشر استخدام مفهوم الامن والأمان بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحيطة المحلية والاقليمية والدولية وفي محاولة التوصل

الى تعريف متفق عليه للأمان، ففي الاصطلاح المعاصر يطلق الأمان على الاجراءات التي تتخذ للحفاظ على اسرار الدولة وتأمين افرادها ومنشأتها ومصالحها، كما يمثل الطمأنينة والهدوء والقدرة على مواجهة الاحداث والطوارئ دون اضطراب وعرفه البعض بانه عدم توقع مكروه في الزمان الاتي، ومن اقدم التعريفات التي وضعت للأمان والتي نالت نوع من الاجماع بين الدراسين هو التعريف الذي وضعه ارنولد حيث بين ان الأمان موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات وبمعنى ذاتي هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم، ومن احدث التعريفات والاكثر انتشارا تعريف باري بوزان حيث عرفه بانه العمل على التحرر من التهديدات (مبروك، 2014: 16).

ثانياً: تعريف الأمان من الجانب المصرفي: الأمان المصرفي هو قدرة المصارف على التحوط والحذر من المخاطر التي يمر بها المصرف وامتصاص الخسائر التي قد تحدث بسبب عمليات الائتمان والاستثمار فالأمان المصرفي هو قدرة المصرف على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها وذلك عن طريق حقوق الملكية الخاصة به والتي تمثل رأس المال والارباح المحتجزة والاحتياطيات (مرهج ودنورة، 2017: 423)، كما يشير الأمان المصرفي الى ملائمة رأس المال او متانته اذ ان وظيفة رأس المال في المنشآت هي تمويل شراء الأصول والوظيفة الثانية حماية الدائنين من اصحاب القروض قصيرة وطويلة الاجل، اما من ناحية البنوك فإن الوظيفة الاساس لرأس المال هي أنه بمثابة وسادة أو تأمين لاستيعاب أية خسائر ممكن ان تحدث وتصبح الوظيفة الاخرى لرأس المال في البنوك هي شراء المباني والآلات اللازمة والعدد لتشغيل البنك ولذلك يجب ان يكون رأس المال كافي لكي يتحقق الأمان والطمأنينة للمودعين من ناحية المصرف والجهاز المصرفي بأكمله (البديري، 2013: 57)، كما يقصد بالأمان المصرفي انه الاحاطة والحذر من مجموعة مخاطر تتعرض لها البنوك التجارية من عملياتها التشغيلية وتتمثل هذه المخاطر بمخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان هذه مرتبطة بالربحية والسيولة ومدى ملائمة رأس المال لإجمالي الموجودات أي الحفاظ على المركز المالي للمصرف في صورة مستقرة (عمران، 2015: 471).

مما سبق نستنتج ان الأمان المصرفي هو مقدار الثقة التي يستطيع المصرف توفيرها للمودع وبث شعور الأمان في نفسه بعيدا عن التهديدات والمخاطر المحيطة بحيث يستطيع المصرف زرع شعور الأمان لدى المودعين وترسيخ قدرته على الائتمان على اموالهم وارجاعها متى أرادوا.

ثالثاً. ادارة المخاطر المصرفية لتحقيق الأمان المصرفي:

1. مفهوم ادارة المخاطر المصرفية: ادارة المخاطر المصرفية فهي عبارة عن ترتيب وتنظيم متكامل يسعى الى مواجهة المخاطر بأفضل الادوات واقل التكاليف والخسائر وذلك عن طريق استكشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد ادوات مواجهته ثم اختيار الانسب منها لمعالجته ويستند مفهوم ادارة المخاطر على العديد من الاساليب العلمية التي يجب اخذها في نظر الاعتبار عند اتخاذ القرار لمعالجة أي خطر وذلك من اجل منع او تقليل الخسائر المحتملة الوقوع (موسى واخرون، 2012: 26)، كما تمثل ادارة المخاطر المصرفية الإدارة التي تقوم بتحليل وتوضيح وتطوير الاستجابة الى الانحرافات من خلال دورة حياة البنك بغية تقليص هذه الانحرافات ومعالجتها وتهتم البنوك بإدارة المخاطر لأنها تلك الدائرة التي توضح الاجراءات التي تساعد بشكل فعال في خفض مستوى الخطر، وان عملية ادارة المخاطر في البنوك تتكون من وحدتين تنظيميتين (ال شبيب، 2012: 232):

الوحدة الاولى: ادارة المخاطر الداخلية وهي الإدارة التي تقوم بالتعامل مع مخاطر البنك الداخلية
الوحدة الثانية: ادارة المخاطر الخارجية وتشمل ما يلي (ال شبيب، 2012: 233):

أ. ادارة المخاطر بواسطة البنك المركزي ممثل بالسياسات النقدية التي تسعى الى الرقابة على السيولة اي عرض النقد، وتحديد حجم الائتمان المصرفي لتحقيق الاهداف الاقتصادية في تقليص المخاطر الخارجية بواسطة استعمال ادوات السياسة النقدية مثل اسعار الصرف وسياسة الاصدار النقدي والسياسة الائتمانية باستعمالها ادواتها الكمية والنوعية، مثل تغيير نسبة الاحتياطي للبنوك وسعر اعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والرقابة من خلال دوائر التفتيش التابعة للبنك المركزي.

ب. ادارة المخاطر الدولية (التنظيم الدولي المتمثل بلجنة بازل وما يطلق عليه بمعايير بازل 1 وبازل 2 المعدة دولياً لتقييم ومراقبة المخاطر المصرفية). يمكن استعمال أكثر من طريقة لتقليص المخاطر ونبدأ بأول خطوة لأي إدارة وهي تحديد الاهداف لإدارة المخاطر ثم تعريف المخاطر وتحديد ثلث خطوة قياس تأثير المخاطر كمياً على البنك وآخر مرحلة تطوير المعالجات بغاية تقليص المخاطر واختزالها والتصدي لها والسيطرة عليها عن طريق خلق عدد من السيناريوهات في ظل الاحتمالات المتوقعة للمخاطر.

2. الاطار العام لإدارة المخاطر المصرفية: رغم ان العناصر الاساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها الا ان جميع خطوات ادارة المخاطر لا يمكن ان تنفذ بكفاءة وفاعلية ما لم تكن جزء من نظام شامل ويجب ان تكون عملية ادارة المخاطر شاملة تضم كل الادارات والاقسام التابعة للمؤسسة حتى توجد الوعي والادراك بمسألة ادارة المخاطر، ونظام ادارة المخاطر الذي سيتم توضيحه هنا يمكن ان يكون قياسياً تتبناه جميع المصارف حيث ان النظام الشامل لإدارة المخاطر يجب ان يضم المكونات الثلاثة التالية (خان واحمد، 2003: 35-37):

أ. تهيئة بيئة مناسبة وسياسات اجراءات سليمة لإدارة المخاطر: نبين هنا الاهداف العامة لأي مصرف واستراتيجيته تجاه المخاطرة ويعتبر مجلس ادارة اي مؤسسة مالية هو المسؤول عن وضع الاهداف الكلية والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة المخاطر لذلك من الواجب على مجلس الإدارة التأكد من ان الإدارة التنفيذية قد قامت باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، وتقع على الإدارة العليا مسؤولية هذه البنود الخاصة التي اجازها مجلس الإدارة ولذلك على ادارة المصرف ان تقوم بوضع السياسات والاجراءات التي تستخدم لإدارة المخاطر والتي تتضمن عملية مراجعة ادارة المخاطر والحدود المناسبة للدخول فيها والنظم الكافية لقياسها والآلية الشاملة لتسجيلها وادوات السيطرة الداخلية الفاعلة وكذلك ان تضم الاجراءات كيفية اجازة خطط ادارة المخاطر وحدود واليات التأكد من تنفيذ الاهداف الكلية لإدارة المخاطر، وعلى المصارف ان تعين بوضوح الاشخاص واللجان المختصة بإدارة المخاطر وحدود الصلاحية والمسؤولية، وايضا الاهتمام بالفصل بين واجبات قياس المخاطر ومراقبتها من جهة ومهام السيطرة عليها من جهة اخرى، كما يجب وضع القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر وذلك بالاهتمام في حدود المخاطر ودرجة التعرض لمخاطر الاطراف الاخرى والمخاطر الائتمانية ومخاطر تركيز الاصول ومن الضروري ان تغطي هذه الخطوط الارشادية هيكل الاصول من ناحية آجالها ودرجة تركيزها وعدم توافق الاصول مع الخصوم وكيفية تغطيتها وتصكيكها وما الى ذلك من التدابير الخاصة بإدارة المخاطر.

ب.الابقاء على الألية المناسبة لقياس المخاطر ورصدها ودرء اثارها: يجب ان يتوفر داخل المصرف نظم المعلومات المعتادة لغرض قياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها، والخطوات التي من الضروري الالتزام بها تتمثل في ايجاد معايير تصنيف ومراجعة المخاطر وتقدير وتقييم درجات التعرض لها، ومن يجب كذلك وجود تقارير نمطية ومتكررة حول المراجعة والمخاطر التي تتعرض لها المصارف، ومن الضروري هنا استحداث معايير وقوائم الاصول ذات المخاطر وتقارير ادارة وتدقيق المخاطر وباستطاعة المصرف استخدام المصادر الخارجية لتقييم المخاطر كأساليب الجدارة المالية ومعايير الرقابة المصرفية مثل معيار كفاية رأس المال وجودة الاصول وكفاءة الإدارة وحجم العوائد وسيولة الاصول والملاءة والذي يعرف باللغة الانكليزية بمعيار (CAMEL) وهي كلمة تتكون من الحروف الاولى باللغة الانكليزية للعناصر المكونة للمعيار المذكور أعلاه.

ج. وسائل الرقابة الداخلية يجب ان تكون مناسبة وكافية: في هذه النقطة من الضروري ان تتواجد في المصارف وسائل الرقابة التي تهتم بالالتزام بكل السياسات، اضافة الى نظام مراقبة داخلية فعال لإتمام عملية تحديد وتقييم الانواع المتعددة للمخاطر، كما يجب ان تكون هناك سياسات واجراءات وان يتم التقييد بها بانتظام وتتضمن هذه السياسات والاجراءات اجراء المراجعة الداخلية لجميع مراحل النشاط المصرفي واصدار تقارير دورية منتظمة ومن جهة مستقلة وذلك لتحديد مواطن الضعف و المهم في موضوع الرقابة الداخلية هو التأكد من قياس المخاطر ورصدها وضبطها مفصلة الواحدة عن الاخرى.

رابعاً. وسائل تحقيق الأمان المصرفي: يمكن تحقيق الأمان المصرفي في المصرف من خلال:

1. **تدعيم رأس المال:** تتمثل الوظيفة الاساس لرأس المال في المصرف بتوفير الحماية لأموال المودعين، حيث توفير الأمان والحماية لأموال المودعين ولا ينظر الى وظيفة الحماية ضمان اموال المودعين في حالة التصفية فقط وانما المحافظة على قدرة البنك على اداء التزاماته وتزويده بأصول اضافية بحيث يستطيع رغم ما يتعرض له من خسائر ممارسة نشاطاته ووظائفه، من هنا يتوضح لنا ان رأس المال يعد حماية لأموال المودعين من أي مخاطر وخسائر ممكن ان تحدث (الراوي، 2001: 290).

2. **تدعيم السيولة:** تعد واحدة من اهم السمات التي تتميز بها المصارف عن غيرها من منشآت الاعمال الاخرى، وتكمن اهميتها في تدعيم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته حيث تجعله يظهر بمظهر المأمون بصورة خاصة في السوق المالي الحساس للمخاطر، كما انها تؤكد للمودعين امكانية استجابة المصرف لحاجتهم الامر الذي يعزز ثقتهم به ويرفع درجة الأمان المصرفي، كما ان نقص السيولة في المصرف يعد مؤشر خطير يهدد المصرف بالإفلاس والفشل (عبد الحافظ وحزمة، 2018: 11).

3. **الربحية:** تمثل لنا العلاقة بين الارباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وبالتالي هي صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات مما يزيد من قدرة المصرف على مواجهة الاخطار والالتزامات التي تواجهه، فالهدف الرئيسي للمصارف التجارية هو تحقيق الارباح وتعظيمها شأنها شأن اي منظمة اعمال تهدف الى زيادة ثروة مالكيها وزيادة القيمة السوقية لأسهمها، وتكمن اهمية الربحية في مواجهة الاخطار التي يتعرض لها المصرف فهي تمثل عنصرا اساسي وضروري لبقاء وديمومة المصرف وتعزيز الأمان المصرفي فيه وزيادة ثقة اصحاب

الودائع والمستثمرين المرتقبين وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال على الاكتتاب في المصرف، اضافة الى ذلك الربحية مؤشر مهم لقياس كفاءة ادارة المصرف في استخدامها للموارد الموجودة في المصرف، حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بان المصرف يسير في اتجاه صحيح وتوضح فكرة عامة عن مدى كفاية المصرف في ادارة مشاريعه، وتعد ايضا مقياس لمدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية المتبعة من قبل ادارة المصرف (مرهج ودنورة، 2017: 425).

4. رفع جودة الخدمة المصرفية: لقد اصبح اسلوب الخدمة المصرفية من الاساليب المهمة في المنافسة بين المصارف التجارية ففي اغلب بلدان العالم تهتم المصارف في تقديم خدمات تحاول بواسطتها ان تميز نفسها عن غيرها من المصارف، فنلاحظ في الدول المتقدمة هناك الصراف الآلي للمسافرين على المركبة او اي نوع من الخدمات التي تسهل الحصول على مبالغ السحب دون تعقيدات، كما ان المعاملة الحسنة والمظهر اللائق لموظفي المصرف امام العملاء تعطي انطباع جيد واقناع للجمهور في التعامل مع مصرف دون اخر، وبإمكان النظام المصرفي بمصارفه وفروعه القيام ببعض الاساليب التي تشجع تداول الخدمة المصرفية، فمن خلال الدعاية والاعلان بإمكان المصارف ان تنشر الدراية والوعي المصرفي وتشجيع اصحاب الودائع على استخدام الخدمات المصرفية، كذلك وضع استراتيجية للتعامل تأخذ بنظر الاعتبار العادات والتقاليد الاجتماعية، اما على صعيد التشريعات القانونية فان الحكومة لها دور مهم من خلال سن التشريعات والقوانين التي تعزز التعامل المصرفي، اضافة الى التشريعات التي تساهم في المحافظة على ودائع الجمهور وحقوقهم من خلال الرقابة عليها ما يحقق الأمان المصرفي ويعزز (الراوي، 2001: 233).

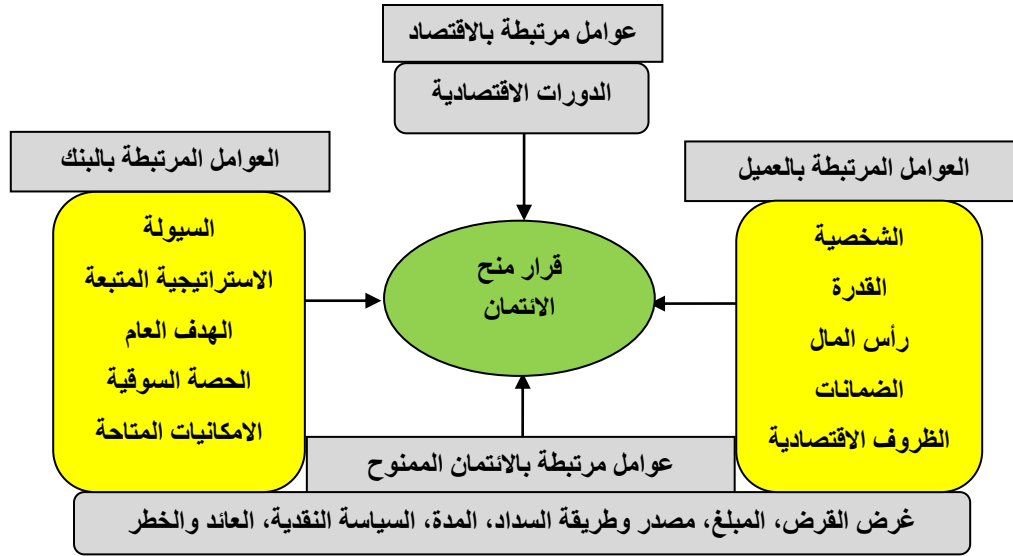
5. ترشيد الانفاق وزيادة الانتاجية: في الوضع الحالي يطغى على القطاع المصرفي مبدأ المنافسة، فالأجهزة المصرفية العاملة سواء كانت حكومية ام خاصة تبحث دائماً عن الكلفة الاقل والربح الاكبر وهذا لن يحصل الا اذا تم اتباع اسلوب مثالي بالعمل من ناحية وترشيد الانفاق من ناحية اخرى، حيث تزداد الكفاءة الانتاجية وتقدم الخدمة الافضل والاسرع ويتعظم الربح، من هذا المنطلق يجب السيطرة على الانفاق وضغطه قدر المستطاع بواسطة الرقابة والمتابعة والتخطيط وايجاد طرق جديدة للعمل المصرفي من خلال الوسائل الحديثة واستخدام التقنيات الالية المتطورة والتركيز على اداء العاملين وتدريبهم على كافة الاعمال والنشاطات المصرفية اضافة الى ادخالهم دورات تدريبية لتطوير قابليتهم المهنية، فالمصرف الذي يتمكن من تحقيق هذا الهدف بالحد من النفقات مع زيادة وتحسين الانتاجية سيكون بدون شك اكثر ثباتا وستعزز مكانته في الجهاز المصرفي وسيحقق ثقة عالية وسط جمهور المتعاملين معه (الصمد، 2016: 2).

المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم الائتمان المصرفي

اولاً. مفهوم الائتمان المصرفي: الائتمان هو عبارة عن جميع التسهيلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة للعميل او التزام بصرف مبلغ نقدي مقابل حق سداد المبلغ المصروف اضافة الى دفع الفوائد او اي رسوم على هذا المبلغ سواء مضمون او غير مضمون اما العميل فهو طالب الائتمان الذي تم منحه اياه سواء كان شخصية طبيعية او اعتبارية (الشمري، 2006: 24)، وان كلمة ائتمان تمثل الثقة او الأمان التي تربط ما بين الدائن والمدين والتي ينتج منها دفع قيمة في الوقت الحاضر ودفع مؤجل في المستقبل اذ انه بصورة عامة منح فترة من الوقت من قبل الدائن الى المدين ويجب

على الاخير دفع الدين الواجب عليه في نهايتها وان من الصعب ان نعرض تعريف محدد للانتماء ولكن يمكننا القول بانه (علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع او خدمات او نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلاً في اجل محدد بصورة سلع او نقود او خدمات وفي اغلب الاحيان يكون التعهد بالدفع نقداً) (فهومي ومزحل، 2019: 61) وبشكل عام فان الانتماء يعرف على انه سماح المنشأة لربائنها بتسديد قيمة الخدمات والسلع التي تنتجها وتقدمها لهم بعد مدة زمنية يتفق عليها بين الطرفين بعد استلامهم للسلع واستفادتهم من الخدمات وان لفظة الانتماء مأخوذة من الأمان فالمصرف عندما يمنح الزبون قرض فهو يأتمنه عليه ويجب على الزبون ارجاع القرض في موعده (الموسوي، 2015: 120)، ويمنح الانتماء من البنك لعملائه بغض النظر عما اذا كانوا اشخاص طبيعيين او معنويين ويتم منحه بناء على طلب العميل ويكون اما على شكل تسهيلات مصرفية ائتمانية مباشرة كالقروض والكمبيالات او (السحب على المكشوف) او يكون بصورة تسهيلات ائتمانية غير مباشرة كالكفالات والاعتمادات وفق شروط ومدة زمنية محددة وضمانات معينة يتفق عليها حيث ان التسهيلات الممنوحة من قبل ادارة الانتماء في البنك قد تحدد بصورة سنوية او مرة واحدة بصورة سقوف دائمة ، كما يمثل لنا الانتماء علم وفن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها اي قيام ادارة الانتماء بدراسة وتحليل المخاطر المترافقة مع المعاملة الائتمانية بغاية خفض مخاطر الانتماء لضمان استمرارية النشاط الائتماني والحد من التعثرات لان هذا النشاط يعد من اكثر الانشطة ربحية وأيضاً اكثرها مخاطرة اذا لم يستطيع المقترضين الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك من حيث اصل القرض مع الفائدة في مواعيد الاستحقاق المحددة (داود، 2013: 23) وبصورة عامة يمثل الانتماء الثقة التي يمنحها المصرف التجاري لجهة معينة ويضع تحت تصرفها قدر معين من النقود لفترة محددة يجب على المقرض في نهايتها الوفاء بذلك القدر من المال، او هو ذلك القرض الذي تحصل عليها منشأة معينة من مصرف تجاري ما لغرض سد ما تحتاجه اذا كانت احتياجات آنية او طارئة، ان التعريفين السابقين الذكر لم يكن فيهما اختلاف سوى ان التعريف الاول قد وضح من ناحية الجهة المانحة اما الاخر فقد عرف من ناحية الجهة التي حصلت على التمويل وعلى الانتماء ان يتضمن الضمانات والاعتمادات المستندية وجميع انواع التسهيلات التي تعين المصرف على تحقيق رسالته المنشودة وتحقيقه الربحية وارضاء الزبائن ووفق هذا يمكن القول بان الانتماء عبارة عن توظيف موارد المصرف وفق سياسة ائتمانية واضحة بغرض تحقيق عائد عالي بمخاطر اقل (الشمري، 2012: 47-48).

ثانياً. العناصر التي يجب دراستها قبل منح الانتماء لنجاح الانتماء وخفض المخاطر: نشير هنا الى سياسة الاقراض التي تعني اهتمام المشرفون على المؤسسات المالية بصياغة السياسات التي وضعها مجلس الإدارة وطريقة تنفيذها بإتقان وادارتها وعلى اساس هذه السياسة تتمكن المؤسسة المالية من بناء نظام سليم لإدارة المخاطر ويجب ان تتضمن خطوطاً عريضة تتعلق بمدى تخصيص التسهيلات الائتمانية والكيفية التي يتم بها ادارة المحفظة مثل طريقة انشاء القرض وسياسة الاقراض الجيدة هي التي لا تقرض شروط تقييدية بل تسمح بان تعرض على مجلس الإدارة والتي يوضح مدير الانتماء بانها جيدة ويجب ان تكون موجودة للسماح بالاستجابة السريعة والتكيف المبكر مع تغير الظروف وفق مزيج موجودات المصرف المربحة وبيئة السوق المصرفية (جميل، 2018: 239)، اما اهم العناصر التي تمثل حجر الزاوية في سياسة الاقراض ومنح الانتماء يمكن ان نمثلها بالشكل الاتي :



الشكل (1): العناصر التي يجب دراستها قبل منح الائتمان لنجاح الائتمان

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: الخضير، الديون المتعثرة، الظاهرة، الاسباب، العلاج، الطبعة الاولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997: 298.

من الشكل نلاحظ العوامل التي يجب الاهتمام بها عند منح الائتمان، حيث نلاحظ العوامل المرتبطة بالعميل او المقترض حيث الشخصية التي تمثل مدى استقامة الزبون ومدى الثقة فيه (الشمري، 2006: 67)، والقدرة التي تحدد مدى قدرة المقترض في اعادة ما اقترضه (الزبيدي، 2011: 191)، ويشير رأس المال الى ثروة العميل المقاسة بسلامة مركزه المالي وما يمتلك من مكانة سوقية (الشمري، 2006: 67)، ويقصد بالضمان مجموع ما يملكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة والتي ترهن لتوثيق القرض المصرفي، اما الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد او المنشأة المقترضة لتضم كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي اليه الفرد او المنشأة والتغيرات في حالة المنافسة وتكنولوجيا الطلب على السلع وظروف التوزيع ورغم ان هذه العنصر قليل الاهمية من وجهة نظر محللين مخاطر المصرف الان ان ذلك لا يعني عدم الاهتمام به (الزبيدي، 2011: 193)، اما العناصر الخاصة بالمصرف فتشمل درجة السيولة التي تمثل حجم النقد الموجود في خزانة المصرف وفي المصارف المتعاملة معه وايضا في خزائن البنك المركزي وحوالات الخزينة والتي من الممكن ان تتحول الى سيولة بدون تأخير وبدون خسائر، الاستراتيجية التي يتبعها المصرف ويعمل وفق اطارها لها تأثير كبير في اتخاذ قراراته الائتمانية، الهدف العام للمصرف، الامكانيات المتاحة لدى المصرف وتضم الكفاءات الادارية وخبرة القائمين على عملية منح التسهيلات المصرفية فكلما زادت امكانيات المصرف المادية والبشرية زادت درجة استعداد له منح تسهيلات اكبر (فهيم ومزحل، 2019: 108)، اما العناصر الباقية فهي عناصر خاص بالقرض نفسه من مبلغ القرض والغرض منه وطريقة سداده ومدته.

ثالثاً. **اهمية الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي:** ان دور الائتمان مهم في عملية تنميته الاقتصاد الوطني فتوفير الاموال يدير عجلة النشاط الاقتصادي ويزيد من طاقة الانتاج والدخل الوطني ويؤمن العمالة (ارشيد وجودة، 1999: 38) وتتلخص اهمية الائتمان على النحو الاتي (البرزنجي، 2018: 79-80):

1. زيادة الانتاج: تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة سواء كانت جديدة او قائمة الى موارد مالية مستمرة وضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات وبسبب ذلك تحتاج المشروعات الائتمان المصرفي وتلعب المصارف المتخصصة دور مهم في توفير الموارد المالية للمشروعات.
 2. زيادة الاستهلاك: ائتمان المستهلكين من اصحاب الدخول المنخفضة له دور في الحصول على بعض السلع الاستهلاكية ويترتب عليهم دفع قيم ذلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية حيث يساهم الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي زيادة الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني.
 3. توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية: للائتمان دور كبير في توزيع الموارد المالية الموجودة في الجهاز المصرفي على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يحقق الاستخدام الكفء لهذه الموارد بواسطة توزيعها وفقاً لاحتياجات المشاريع بما يحقق النمو الاقتصادي.
 4. تشغيل الموارد العاطلة: تشغيل الاموال العاطلة بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الاجل يمكننا الاستفادة منها وبذلك فان المقترض ينتفع من تشغيل هذه الموارد في نشاطات مؤقتة توفر له دخلاً مربحاً ومقابل ذلك فان المقرض سيحصل على دخل مناسب نتيجة استعمال تلك الاموال.
- حيث أصبح الائتمان أحد الاركان الاساسية في حياتنا اليومية وسوف نتناول بصورة مفصلة اهمية الائتمان لكل من الافراد المستهلكين ومنشآت الاعمال والاقتصاد بصورة عامه، فبالنسبة للمستهلكين سنناقش ما الذي يعنيه الائتمان للمستهلك من ثلاثة جوانب وهي كالتالي (النعيمي، 2010: 27-28):
- أ. رفع المستوى المعاشي للمستهلكين حيث يستفيدون من الائتمان كونه يساعد على استخدام دخلهم المستقبلي لتسديد قيمة السلع والخدمات المطلوبة وبذلك بإمكانهم رفع المستوى المعاشي الحالي وفقاً لقدرتهم في تحقيق الاموال مستقبلاً.
 - ب. التعامل مع الطوارئ حيث يمكنهم الائتمان مواجهة الحالات الطارئة والازمات فمثلاً صيانة سيارة بسبب حادث غير متوقع، مشاكل صحية وغيرها من الامور الطارئة.
 - ج. ملائمة الائتمان للمستهلكين حيث يمكنهم السفر حول العالم بواسطة استخدام بطاقات الائتمان لتسديد قيمة الفنادق، الوقود، تذاكر الخطوط الجوية وغيرها حيث تقل الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من النقد.
- اما اهمية الائتمان بالنسبة لمنشآت الاعمال تأتي من انه يوفر لها اسباب البقاء والنمو وتوسيع نشاطها وزيادة زبائنها وتوضيح اهمية الائتمان بالنسبة لها سيكون من خلال المحاور التالية (النعيمي، 2010: 29):
- ❖ توسيع الاسواق حيث تتجه منشآت الاعمال للائتمان لتوسيع اسواقها وتوفير مستهلكين جدد، حيث تحفز المنشآت زبائنها على الشراء من خلال تقديم خيارات ائتمانية عديدة.
 - ❖ الحصول على المخزون والتجهيزات حيث تعتمد المنشآت على البرامج الائتمانية التي تعرض من قبل المجهزين للحصول على المخزون والجوانب الاخرى التي تحتاجها لتشغيل عملياتها وأيضاً توسع عرض منتجاتها وتوفر خزير أكبر من السلع.
 - ❖ اقتناء رأس المال وأخيراً يمكن الائتمان العملاء من توفير رأس المال لبدء وممارسة نشاطها او ادامة النشاط الحالي وتوسيعه حيث يتطلب هذا تدفقات نقدية لامتناهية للإيفاء بالنفقات المترتبة من

انشاء مواقع جديدة وتشغيل عمال جدد ونفقات النشاط التسويقي الذي لن يتم دون توافر قروض الاعمال.

واخيراً نأتي الى اهمية الائتمان للاقتصاد حيث يسهل الائتمان تدفق النقود وعوامل الانتاج خلال النظام الاقتصادي كما انه اهم الوسائل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بواسطة تغيير معدلات الفائدة المستحقة عن استخدام الائتمان، حيث للائتمان تأثير على الاستقرار الاقتصادي فاذا كانت السياسة الائتمانية سيئة سوف يتجه النشاط الاقتصادي نحو الاسوأ فيجب ان يكون مقدار الائتمان الممنوح متوافق مع حاجات النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية لان زيادة منح الائتمان ينتج عنه تدفق قوة شرائية اذا لم تقابل بزيادة في السلع والخدمات بنسب متقاربة سوف ترتفع الاسعار ويحدث التضخم المحتم الذي سوف يزداد كلما زاد منح الائتمان والعكس اذا لم تمنح المصارف الائتمان الذي يحتاجه النشاط الاقتصادي حيث كلا الحالتين للائتمان تأثير على التنمية الاقتصادية ويؤدي الى فقدان التوازن والاستقرار الاقتصادي (العبودي، 2011: 58).

المبحث الثالث: تحليل واقع الأمان المصرفي والائتمان المصرفي في القطاع

المصرفي العراقي

اولاً. **تحديات الأمان المالي في العراق:** عانى القطاع المصرفي العراقي عقب انهيار النظام في عام 2003 من حالة انهيار وانحسار وذلك لان الحكومة التي تكونت بعد ذلك (اي بعد عام 2003) اتخذت هذا القطاع وسيلة واداة لتمويل المشاريع غير الكفوة التي ساهمت في تراكم الديون الخارجية رغم ان السيولة كانت مرتفعة حيث ان الايداعات المصرفية ادت الى تضخم في السيولة النقدية في الجهاز المصرفي حيث بلغت السيولة نحو (400) مليون دولار امريكي عند مصرف الرافدين (زبون، 2018: 129)، وفي هذا المطلب سنلخص اهم ما التحديات التي يمكن ان تعوق تحقيق الأمان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي وهي كالتالي:

1. من التحديات التي يواجهها الأمان المصرفي ان القطاع المصرفي العراقي لايزال يسجل ادنى نسب في المنطقة العربية فيما يتعلق بالشمول المالي حيث امتلك 11% فقط من السكان حسابات مع المؤسسات المالية في عام 2014 ونلاحظ انخفاض هذه النسبة في الارياف الى 7.6% نتيجة لضعف الانتشار الجغرافي لفروع المصارف في العراق بسبب تركيز الفروع المصرفية في العاصمة وبعض المدن الرئيسية، وطبقاً لبيانات البنك الدولي يخدم الفرع المصرفي الواحد 24.390 شخص في العراق مقارنة بالمعدل الوسطي في الدول العربية الذي بلغ 8.065 شخص للفرع الواحد، وطبقاً للبيانات الحديثة للبنك الدولي فقد اقترض 4.2% من العراقيين من المصارف التجارية والمؤسسات المالية وهذه نسبة قليلة جداً بمقارنتها مع 48.2% وهي نسبة اقتراض العراقيين من العائلة والاصدقاء ومن جهة اخرى اتجه 19.8% الى الاقتراض غير الرسمي فهذا الانتشار المصرفي الضعيف والشمول المالي المنخفض من التحديات المهمة للقطاع المصرفي العراقي وعدم الثقة فيه (اتحاد المصارف العربية، 2018: 6)، والجدول الاتي يوضح الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق:

الجدول (1): الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق

السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2012	34.207	990	34.6	2.89
2013	35.095	1042	33.7	2.96
2014	36.004	1204	29.9	3.34
2015	36.933	1213	30.4	3.28
2016	37.883	1068	35.5	2.81
2017	37.140	943	44.05	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار المالي لعام 2018. يتضح من الجدول ان الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية مستمران بالمحافظة على المستوى المنخفض في العراق، حيث نلاحظ ان حجم الانتشار المصرفي لم يتغير كثيراً خلال سنوات الدراسة حيث بلغ (2.89) في العام 2012 و(2.26) في العام 2018، ان هذا الانخفاض يعكس العدد القليل لفروع المصارف مقارنة بحجم سكان العراق المتزايد وان العراق يحتاج الى مزيد من الفروع حتى تصل الخدمات المصرفية الى أكبر عدد ممكن من السكان، وهذا بالتالي يضعف الأمان المصرفي.

2. عدم امتلاك القطاع المصرفي العراقي القدرات والامكانيات والبنى التحتية الفنية والتقنية ذات التأثير في ادارة المحافظ الاستثمارية ومجاعة التطور المصرفي الحاصل في الدول المجاورة وهذا نتج عنه نظرة متخلفة الى القطاع المصرفي العراقي من قبل الجمهور والزبائن وشعورهم بعدم قدرته على تقديم افضل الخدمات وبالتالي عدم التعامل مع القطاع المصرفي وبسبب السحوبات من قبل الزبائن وعدم تمكن بعض المصارف المتعثرة من تلبية تلك السحوبات ادى الى تزعزع الثقة وانهيارها وانخفاض حجم الودائع في اكثر المصارف وبالتالي تأثر القدرة التمويلية لتلك المصارف (النصيري، 2018: 8)، ومن الجدول التالي نلاحظ حجم السيولة خارج الجهاز المصرفي العراقي:

الجدول (2): السيولة النقدية المحلية في العراق للمدة (2012-2018) بمليارات الدنانير

السنة	عرض النقد	الودائع الجارية	عملة خارج البنوك	نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد
2012	63735871	33142224	30593647	51.99%
2013	73830964	38835511	34995453	52.60%
2014	72692448	36620855	36071593	50.37%
2015	69613150	34757894	34855256	49.93%
2016	75523952	33448722	42075230	44.28%
2017	76986584	36643275	40343309	50.20%
2018	77828984	37330917	40498067	47.96%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: المحسن، السياسة النقدية وتأثيرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة 2007-2018، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 12، العدد 3، 2020: 147.

يظهر لنا الجدول مكونات السيولة النقدية المحلية داخل العراق والتي تتوزع بين العملة في التداول والودائع الجارية، ومن الجدول ان العملة خارج البنوك كانت تشكل نسبة كبيرة من عرض النقد حتى بدأت في الاعوام 2016 و2017 و2018 تتجاوز العملة داخل البنوك وهذا يوضح لنا قلة تعامل الافراد مع المصارف وقلة الثقة فيها مما يعني ضعف الأمان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي الذي ينعكس على ضعف حجم الائتمان المصرفي.

3. من العوائق ذات التأثير المهم عدم تفعيل دور المؤسسات المالية الساندة للعمل المصرفي (مؤسسات ضمان الودائع المصرفية) حيث تعتبر هذه المؤسسات من العوامل المهمة التي تساعد في جذب واستقطاب الودائع وضمان حقوق المودعين وتوفير الأمان المصرفي لجمهور المودعين، وقد اقترح البنك المركزي العراقي نظام لضمان الودائع المصرفية حصل على مصادقة مجلس الوزراء عليه بالقرار رقم 3 لسنة 2015 وتمثل شركة تشترك بها المصارف الخاصة والحكومية وتتوالى الاجراءات القانونية لتأسيس وتفعيل الشركة بالإضافة الى تحديد نسبة مساهمة المصارف الحكومية وذلك لأنها تستولي على 86% من الودائع الاجمالية للقطاع المصرفي (النصيري، 2018: 3)

4. المخاطر المصرفية التي تواجه القطاع المصرفي ومنها مخاطر الائتمان حيث ينظر المودعون نظرة عدم ثقة وامان بوجود هذه المخاطر، حيث نلاحظ في العام 2016 ترتب بذمة الزبائن ديون متعثرة بلغت (3.3) ترليون لم تتمكن المصارف من استرجاعها، وأيضاً واجهت المصارف مصاعب هائلة في انجاز واتمام القرارات القضائية نتيجة التهديدات التي تتعرض لها من قبل المقترضين، يضاف الى هذا عدم قدرة المصارف من استرجاع ودائعها لدى البنوك والمصارف ففي اقليم كردستان لم تتمكن المصارف من استرجاع ودائع تصل الى (7) ترليون دينار نتيجة الازمة المالية التي يعاني منها العراق، وهذا يؤدي الى فقدان الأمان المصرفي والثقة بالمصارف (النصيري، 2018: 4)، وسنلاحظ في الجدول التالي الديون المتأخرة التسديد:

الجدول (3): الديون المتأخرة التسديد حسب القطاعين العام والخاص (مليون دينار)

السنوات	الديون متأخرة التسديد على القطاع الخاص (١)	الديون متأخرة التسديد على القطاع العام (٢)	اجمالي الديون متأخرة التسديد (٣)	اجمالي الائتمان النقدي (٤)	معدل نمو اجمالي الديون متأخرة التسديد	نسبة (١) الى (٣)	نسبة (٢) الى (٣)	نسبة (٤) الى (٣)
٢٠١٣	١٩٨٨٥٨١	٥٨٧٨	١٩٩٤٤٥٩	٢٩٩٥٢٠١٢	-	٩٩,٧	٠,٣	٦,٧
٢٠١٤	٢٣٥٥٣٤٥	٥٧٨٨	٢٣٦١١٣٣	٣٤١٢٣٠٦٧	١٨,٤	٩٩,٦	٠,٢	٦,٩
٢٠١٥	٣٠٧٣٥٩٦	٦٠٥٧	٣٠٧٩٦٥٣	٣٦٧٥٢٦٨٦	٣٠,٤	٩٩,٨	٠,٣	٨,٤
٢٠١٦	٣٣٤٠٥٥٤	٥٩٣٦	٣٣٤٦٤٩٠	٣٧١٨٠١٢٣	٨,٦٦	٩٩,٨	٠,٢	٩,٠
٢٠١٧	٤٣٣٣٣٣٤	٧٢٣٤	٤٣٤٠٥٦٨	٣٧٩٥٢٨٢٩	٢٩,٧	٩٩,٨	٠,٢	١١,٤

المصدر: تقرير الاستقرار المالي للعام 2017/ البنك المركزي العراقي.

من الجدول نلاحظ ان حجم الديون متأخرة التسديد ارتفع بشكل ملحوظ وهذا يعكس لنا التلکؤ في سداد القروض المستحقة، كما ان نسبة اجمالي الديون متأخرة التسديد الى اجمال الائتمان النقدي في حالة تزايد مستمر مما يعكس حالة الارتفاع في المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي. **ثانياً. تحليل حجم الائتمان والودائع في القطاع المصرفي العراقي:** ان القطاع المصرفي هو المنصة الاساسية للأنشطة الاستثمارية من خلال منح الائتمان فاذا كان هذا القطاع يتسم بالأمان

المصرفي بصورة جيدة وعالية سيجذب اكبر الاستثمارات للمساهمة في تنشيط الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية من خلال جذب الودائع ومنحها بشكل ائتمان، والمعروف على القطاع المصرفي العراقي ان المصارف التجارية ذات مستوى اداء منخفض ومتخلف مقارنة بالمصارف التجارية في الوطن العربي مما يفقد الثقة فيها، حيث تعاني هذه المصارف من الخدمات المحدودة اضافة الى ضعف التقنية والاتصال (علاوي، 2017: 286)، حيث نرى ان ودائع المصارف العراقية التجارية نمو متقلب واضح خلال السنوات الاخيرة فقد تأرجحت الودائع الاجمالية لدى المصارف التجارية بين الانخفاض تارة وبين الارتفاع تارة اخرى الامر الذي يبين لنا ضعف الأمان المصرفي وقلة الثقة بالقطاع المصرفي، وسنلاحظ ذلك من الجدول التالي:

الجدول (4): تطور ودائع القطاع المصرفي العراقي

السنة	اجمالي الودائع (مليون دينار)	نسبة النمو (%)	الودائع الثابتة (مليون دينار)	ودائع التوفير (مليون دينار)	الودائع الجارية (مليون دينار)	ودائع اخرى (مليون دينار)
٢٠١٢	١٢٥٩٦٦٠١,٤	-	٣٧٧٩٨٨٦,٢	٤٠٩٨٩٩٧	٨٠٧١٦٨٤٢,٣	٣٣٩٨٠٢٧٠,٩
٢٠١٣	١٠٩١٩١٦٧٥,٠	-٠,١٣	٤٥٩٣٦٣٤,٧	٥٠٨١٧٤٥,٥	٦٧٦٣٥٢٢٨,٢	٣١٨٨١٠٦٦,٧
٢٠١٤	١١٧٣٧٩٨٩٥,٥	٧,٤٩	٤٥٧٠٥٣٧,٤	٦٨٨٣٠٧٣,٨	٧٣٢٦٢٧٧٢,٨	٣٢٦٦٣٥١١,٥
٢٠١٥	١١١٢٩٠٩٣٥,١	-٥,١٨	٩٤٣٧٦٣٩,٨	٩٤٨٠٠٥٠,٨	٦٣٧٧٩٣٢٠,٧	٢٨٢٣٣٩٦٨,٨
٢٠١٦	٧٣٧٩٧٢٥٥,٦	-٣٣,٦٨	٧٧١٠٦٦٩,٠	٥١٣١٩٩٣,٩	٣٧٠٠٠٣٣٥,٦	٢٣٩٥٤٢٥٧,٢
٢٠١٧	٩٩٨٨٩٣٥٧,٨	٣٥,٣٥	٨٣٨٠١١٧,٦	١٠٩٣٤٧٥٨,٧	٦٢٣٠٣٠٥٨,٢	١٨٢٧١٤٢٣,٣
٢٠١٨	١١١٦٩٥٠٩٠,٥	١١,٨١	١٠٧١١٣٢٧,٩	١٨٤٦٦٤٦٥,٧	٦٦٦٤١٨٢٧,٩	١٥٨٧٥٤٦٨,٩

المصدر: تقرير المؤشرات المالية التحليلية للنشاط المالي للقطاعين العام والخاص للسنوات من 2010 الى 2018/الجهاز المركزي للإحصاء.

من الجدول نلاحظ النمو المتقلب والضعيف للودائع في القطاع المصرفي العراقي للعامين 2012 و2013، ولكن نلاحظ ان هناك ارتفاع قياسي في حجم الودائع المالية بالبنوك الحكومية والخاصة في العام 2014 الذي شهد عدم استقرار الوضع الامني للبلد، اضافة الى انهيار اسعار النفط مما ادى الى دخول العراق في ازمة مالية خانقة نتج عنها اعتماد العراق سياسة تقشفية حيث تم بموجبها الغاء الاف من المشاريع التنموية حيث بلغت نسبة نمو الودائع في هذا العام في القطاع المصرفي العراقي (7.49)، و تدهور الاوضاع الامنية في الاعوام اللاحقة 2015 و2016 ادى الى النمو السلبي في حجم الودائع، ولكن نلاحظ الارتفاع الملحوظ في العام 2017 والعام 2018 حيث بلغت نسبة نمو الودائع المصرفية (35.35) في العام 2017 ويرجع ارتفاع الودائع الى اجراءات البنك المركزي في دعم القطاع المصرفي بشقيه الخاص والحكومي اضافة الى تخلص العراق من الازمة المالية التي ضربته في العام 2014 بسبب هبوط اسعار النفط والتحسين الامني بعد القضاء على التنظيمات الارهابية، ولكن بصورة عامة نلاحظ ان نمو الودائع في القطاع المصرفي العراقي ضعيف ويحتاج الى العديد من الاجراءات التي تساعد على زيادة حجم الودائع، ونلاحظ ذلك من النسبة الكبيرة التي تحتلها الودائع الجارية مقارنة مع باقي انواع الودائع، حيث نستنتج من الجدول عدم وجود امان مصرفي وفقدان ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي وينعكس الامر بالتالي على ضعف حجم الائتمان الممنوح وسنلاحظ هذا الامر في الجدول التالي، حيث الجدولان

التاليان يوضحان الائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي وانواع الائتمان المصرفي ونسبة مساهمتها في الائتمان الممنوح من قبل المصارف في العراق وكالتالي:

الجدول (5): الائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي

السنة	الائتمان المصرفي (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	نسبة المساهمة (%)
2012	72612878	254225490.7	28.6
2013	83619037	273587529.2	30.6
2014	85031460	266332655.1	31.9
2015	77285840	194680971.8	39.7
2016	70461730	196924141.7	35.8
2017	65604207	225722375.5	29.1
2018	63832580	251064479.9	24.4

المصدر: العمود الـ 2 تقرير الاستقرار المالي لعام 2018 الصادر من قبل البنك المركزي
العمود (3) بيانات وزارة المالية، اما العمود (4) من إعداد الباحثان.

الجدول (6): انواع الائتمان المصرفي والاهمية النسبية لكل نوع

السنة	الائتمان النقدي	معدل النمو (%)	الاهمية النسبية (%)	الائتمان التعهدي	معدل النمو (%)	الاهمية النسبية (%)
2012	28438688	39.8	39.7	44174190	13.2	60.8
2013	29952012	5.3	35.8	53667025	21.5	64.2
2014	34123067	13.9	40.1	50908393	-5.1	59.9
2015	36752686	7.7	47.6	40533154	-20.4	52.5
2016	37180123	1.1	52.8	33281607	-17.9	47.2
2017	37952829	2.1	57.9	27651378	-16.9	42.2
2018	38486947	1.4	60.3	25336633	-8.4	39.7

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي: دائرة الاحصاء
والأبحاث.

نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي حيث نرى ان
اعلى نسبة مساهمة بلغت 39.7% في عام 2015 وهذا يدل على ضآلة مساهمة الائتمان في النشاط
الاقتصادي وان المصارف التجارية تحتفظ في منح الائتمان المصرفي، لذا من الضرورة توفير
الأمان المصرفي للقطاع المصرفي لكي يجذب مزيد من الودائع وبالتالي امكانية التوسع في الائتمان
اضافة الى ذلك توجيه هذه الودائع بصورة صحيحة للوصول على المساهمة الايجابية في النشاط
الاقتصادي وسنلاحظ من الجدول التالي نسبة الائتمان المصرفي الى اجمالي الودائع في المصارف
التجارية:

الجدول (7): نسبة الائتمان/الودائع

السنة	الائتمان النقدي (مليون دينار)	اجمالي الودائع (مليون دينار)	نسبة الائتمان/الودائع
2012	28438688	125926601.4	22.6
2013	29952012	109191675.0	27.4
2014	34123067	117379895.5	29.1
2015	36752686	111290935.1	33
2016	37180123	73797255.6	50.4
2017	37952829	99889357.8	38
2018	38486947	111695090.5	34.5

المصدر: العمود (1) بيانات البنك المركزي: دائرة الاحصاء والابحاث، العمود (2) من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير المؤشرات المالية التحليلية للنشاط المالي للقطاع العام والخاص لعدة سنوات: الجهاز المركزي للإحصاء.

من خلال الجدول نرى ان نسبة الائتمان المصرفي الى اجمالي الودائع قد تأرجحت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، حيث سجلت اعلى قيمة في العام 2016 (50.4%)، من جهة اخرى كانت أدنى قيمة في العام 2012 (22.6%) وتعد هذه من النسب المنخفضة وان انخفاضها مؤشر على ان المصارف التجارية ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان وهذا ينعكس بصورة سلبية على ضعف دور المصارف في عملية النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. الأمان المصرفي جزء لا يتجزأ من البنية الأساسية المالية ويقوم على مجموعة من الاسس ويشمل آليات وحلول للمصارف في حال تعرضها للمشاكل، وتعزيز رأس المال والسيولة والسيطرة على المخاطر جميعها امور تعزز لنا الأمان المصرفي، وبالتالي يمكننا الوصول الى جهاز مصرفي سليم تكون له مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي.
2. ان الهدف من ادارة المخاطر المصرفية هو ايجاد السبل الكفيلة بالتعامل مع المخاطر المصرفية والحد من اثارها لتلافيها وهذا ما يعزز لنا عامل الأمان في المصرف وبالتالي استقطاب ودائع أكبر ونصل في النهاية الى الامر المنشور وهو زيادة حجم الائتمان.
3. ضعف الثقة في المؤسسات المصرفية العراقية لعدم وجود تناسب الخدمات التي تقدمها المصارف من حيث عددها ونوعها واجراءات واسلوب سرعة تقديمها مع متطلبات تطور الاقتصاد العراقي، وضعف الخبرات نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها العراق.
4. يعد الائتمان المصرفي بمثابة علاقة مبنية على اساس الثقة المتبادلة بين الطرف الدائن (المصرف) والطرف المدين (المقترض)، بواسطة هذه العلاقة يستطيع المدين (المقترض) الحصول على مبلغ من المال لتحقيق اغراض معينة، من هنا يكون للقطاع المصرفي دور ايجابي في النشاط الاقتصادي من خلال استغلال الاموال المودعة لديه بطريقة جيدة.
5. ضعف حجم الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي وهذه يوضح لنا ضعف مساهمة هذا القطاع ودوره في النشاط الاقتصادي

ثانياً. التوصيات:

1. تقديم الدعم والمساندة للجهاز المصرفي لرفع مستوى ممارسة ادارة المخاطر وتطبيق معايير واجراءات السلامة، للحد من المخاطر المصرفية وتخفيف الآثار السلبية لعدم الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده البلاد، الامر الذي يدعم الأمان المصرفي ويزيد من حجم الثقة في القطاع المصرفي وبالتالي زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي للبلاد عن طريق زيادة حجم الائتمانات الممنوحة
2. انشاء وحدات تعنى بإدارة المخاطر داخل المصرف ترتبط بصورة مباشرة بإدارة المصرف تكون مسؤولة عن وضع الاستراتيجيات والخطط العامة بما يواجهه المصرف من اخطار
3. تعزيز الثقة في نفوس المودعين لزيادة حجم الودائع في الجهاز المصرفي العراقي، حتى يتم تنشيط الائتمان النقدي والاستثمارات أكثر اضافة الى الانشطة المصرفية الاخرى التي يقوم بها المصرف

المصادر:

1. اتحاد المصارف العربية، تطورات القطاع المصرفي العراقي عامي 2016 و 2017، ادارة الدراسات والبحوث، 2018.
2. ارشيد وجودة، عبد المعطي رضا ومحفوظ احمد، ادارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 1999.
3. آل شبيب، دريد كامل، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.
4. البديري، حسن جميل، البنوك مدخا محاسبي واداري، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2013.
5. البزرنجي، احمد محمد فهمي سعيد، ادارة المصارف والعمليات المصرفية، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الاولى، 2018.
6. تقارير المؤشرات المالية التحليلية للنشاط المالي للقطاع العام والخاص للسنوات (2010-2018): الجهاز المركزي للإحصاء
7. تقرير الاستقرار المالي للعام 2017/البنك المركزي العراقي.
8. تقرير البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار المالي لعام 2018.
9. تقرير المؤشرات المالية التحليلية للنشاط المالي للقطاعين العام والخاص للسنوات من 2010 الى 2018/الجهاز المركزي للإحصاء.
10. جميل، سرمد كوكب، ادارة المؤسسات المالية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الاولى، 2018.
11. حمزة وعبد الحافظ، حسن كريم ومرتضى، قياس أثر مخاطر (السيولة، الائتمان، ملاءة رأس المال) في درجة الأمان المصرفي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2005-2015)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (37)، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، 2018
12. خان واحمد، طارق الله وحبيب، ادارة المخاطر، جدة المملكة العربية السعودية، 2003.
13. الخضيرى، محسن احمد، الديون المتعثرة، الظاهرة، الاسباب، العلاج، الطبعة الاولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 298.
14. داود، علي سعد محمد، البنوك ومحافظ الاستثمار، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، 2012.
15. الراوي، خالد وهيب، ادارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2001.

16. زبون، امل، الاصلاح المصرفي في العراق بين الواقع والتحديات، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 8، عدد 3، 2018.
17. الزبيدي، حمزة محمود، ادارة المصارف، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
18. الشمري، صادق راشد، سياسات الاقراض وسبل تطويرها في المصارف العراقية، مطبعة العزة للنشر، بغداد، 2006.
19. الشمري، صادق رشيد، ادارة المصارف، دار الكتب والوثائق للنشر، بغداد، 2012.
20. الصمد، زهير عبد، بتقليص الانفاق وزيادة الانتاجية نهض بأداء مصارفنا، نشرة الرافدين المصرفية، العدد الثالث عشر، 2016.
21. العبودي، موسى فاضل، افلاس المصارف بمخاطر الائتمان، مطبعة دار الضياء للطباعة، العراق، الطبعة الاولى، 2011.
22. علاوي، سيماء محسن، تفعيل دور المصارف التجارية في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق للمدة (2003-2013)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 53، 2017.
23. عمران، مجد، أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 37، عدد 1، 2015.
24. فهمي ومزحل، احمد محمد ووفاء، التسهيلات المصرفية من منظور التحليل البيئي الخارجي، دار الدكتور للعلوم الادارية والمصرفية، بغداد، الطبعة الاولى، 2019.
25. مبروك، نزيه عبد المقصود محمد، الامن الاقتصادي، دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2014.
26. المحسن، باسمه نياز، السياسة النقدية وتأثيرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة 2007-2018، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (12)، العدد (3)، 2020.
27. مرهج ودنورة، منذر ونور، أثر السيولة والربحية على امان المصارف التجارية الخاصة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 39، عدد 6، 2017.
28. الموسوي، سعدي احمد حميد، البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، مجلية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2015، بحث منشور على الموقع: www.40babylon.edu.iq
29. موسى واخرون، شقيري نوري ومحمود ابراهيم نور ووسيم محمد الحداد وسوزان سمير ذيب، ادارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2012.
30. النصيري، سمير، القطاع المصرفي العراقي-التحديات وفرص الاصلاح-أوراق في السياسة النقدية، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
31. النعيمي، عدنان تايه، ادارة الائتمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2010.